الأمم المتحدة

A/C.2/56/L.42

الجمعية العامة

Distr.: Limited
29 November 2001
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والخمسون
اللجنة الثانية
البند ١٢ من جدول الأعمال
تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

جمهورية إيران الإسلامية*: مشروع قرار

الإدارة العامة والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢٢٥/٥٠ المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦ المعتمد بمناسبة الدورة الخمسين المستأنفة بشأن موضوع ''الإدارة العامة والتنمية''،

وإذ تدرك أن وجود إدارة عامة تتسم بالكفاءة والفعالية والشفافية، على الصعيدين الوطني والدولي، من شأنه أن يؤدي دورا حيويا في تنفيذ الأهداف الرئيسية لإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية(١)،

١ - **ترحب** بإنشاء شبكة الأمم المتحدة الإلكترونية للإدارة العامة بوصفها أداة بالغة الفعالية متاحة للدول الأعضاء لتبادل المعلومات والخبرات في مجال الإدارة العامة؛

٢ - **توصي** بتوسيع نطاق الشبكة بغية تعزيز قدرة الوزارات ومؤسسات الإدارة العامة الوطنية على الاطلاع على المعلومات والخبرات والممارسات في مجال الإدارة العامة، وعلى الحصول على التدريب بواسطة الإنترنت؛

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) القرار ٢/٥٥.

301101 301101 01-67057 (A)
0167057

٣ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يواصل تقديم المساعدة للدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بناء على طلبها، في عمليات الإصلاح التي تضطلع بها، من خلال التشجيع على تبادل المعلومات والخبرات، حيثما كان ذلك مناسبا؛ والمساعدة على بناء القدرات والمهارات الأساسية؛ وتوفير المساعدة في مجال بناء المؤسسات؛ ورفع مستوى تنسيق المساعدة الإنمائية في هذا المجال؛

٤ - **تطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يدرس إمكانية عقد اجتماعات دورية برعاية الأمم المتحدة تضم واضعي السياسات الرفيعي المستوى المسؤولين عن إصلاح الإدارة العامة، لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك وتبادل الخبرات والممارسات القيِّمة، وأن يقدم تقريرا عن نتائج تلك الدراسة إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين؛

٥ - **تطلب كذلك** إلى الأمين العام أن يبقي ما يستجد من تطورات لدى الدول الأعضاء في هذا المجال قيد الاستعراض المستمر، وأن يبرز ما يشهده هذا المجال من تغيرات وما يظهر فيه من اتجاهات وما يحققه من نجاح، مع التركيز بشكل خاص على دور الإدارة العامة في تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[1]، وأن يوجز ما يتوصل إليه من نتائج في تقرير يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي.